A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/853
14 December 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
DEC 18 1990
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون
البند ٨٣ من جدول الاعمال

أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر : السيد ريشارد ريشنسكي (بولندا)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٣ ، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بناء على توصية من المكتب ، إدراج البند المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية" في جدول أعمالها وإحالته إلى اللجنة الثانية .

٢ - نظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٠ و ٢٥ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ و ٤٤ و ٥٤ المعقودة في ٢٣ و ٣٠ و ٣١ تشرين الاول/اكتوبر و ٥ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . ويرد عرض لمناقشة اللجنة للبند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/45/SR.20 و 25 إلى 28 و 30 و 31 و 44 و 54) .

٣ - وَيُوجَّه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي عقدتها اللجنة في جلساتها ٢ إلى ٩ ، المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ (A/C.2/45/SR.2 إلى 9) .

٤ - وكان معروضا على اللجنة ، من أجل نظرها في هذا البند ، الوثائق التالية :

A/45/656 تقرير الامين العام عن التطور الاخير في الاستراتيجية الدولية للديون

A/45/380 مذكرة من الامين العام يحيل بها التقرير الذي أعده ممثله الخاص عن الديون

A/45/334-E/1990/100 رسالة مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لفنزويلا لدى الامم المتحدة يحيل بها نص القرار الاول ومرفقه ، وعنوانه "مقترح أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لإيجاد حل لمشكلة ديونها الخارجية" ، الذي اعتمده المؤتمر الإقليمي المعني بالديون الخارجية ، المعقود في كاراكاس ، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠

A/45/531 رسالة مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة ، يحيل بها التقرير المتعلق بالديون والتنمية في التسعينات الصادر عن اجتماع المائدة المستديرة المعني بالديون والتنمية ، المعقود في سفيتي ستيفان ، يوغوسلافيا ، يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠

A/45/584 رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لبوليفيا لدى الامم المتحدة ، يحيل بها الإعلان الصادر عن وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ المعتمد في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ في اجتماعهم السنوي الرابع عشر

A/45/675 رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الامم المتحدة ، يحيل بها الوثائق الصادرة عن رؤساء مجموعة ريو في اجتماع القمة الرابع للالية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر ، المعقود في كاراكاس يومي ١١ و ١٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠

A/45/803 رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من الممثلة الدائمة لترينيداد وتوباغو لدى

الامم المتحدة ، تحيل بها البيان الصادر عن اجتماع وزراء مالية الكمنولث المعقود في بورت - اوف - سبين في يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

٥ - وفي الجلسة ٢٠ ، المعقودة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر أدلى الممثل الخاص للامين العام ببيان استهلالي عن الديون (انظر A/C.2/45/SR.20) .

٦ - وفي الجلسة ٢٦ ، المعقودة في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ، أدلى الامين العام ببيان (انظر A/C.2/45/SR.26) .

ثانيا - النظر في المقترحات

الف - مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.2/45/L.5

٧ - قررت الجمعية العامة ، بمقررها ٤٤/٤٤٥ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، بناء على توصية اللجنة الثانية ، إرجاء النظر في مشروع المقرر المعنون "إنشاء لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية" (انظر A/C.2/45/L.5) إلى دورتها الخامسة والاربعين .

٨ - وقررت اللجنة ، في جلستها ٥٤ ، المعقودة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ، في أعقاب بيان أدلى به نائب رئيس اللجنة ، السيد كارلوس غيانيللي (أوروغواي) وبناء على اقتراح الرئيس ، أن توصي الجمعية العامة بإرجاء النظر في مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.2/45/L.5 إلى الدورة السادسة والاربعين (انظر الفقرة ١٧) .

مشروعا القرارين A/C.2/45/L.44 و L.97

٩ - في الجلسة ٤٤ ، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم ممثل بوليفيا ، باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، مشروع القرار المعنون "أزمة الديون والتنمية : تعزيز التعاون الدولي على إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية" (A/C.2/45/L.44) ، وفيما يلي نصه :

"إن الجمعية العامة ،

"وإذ تشير الى قراراتها : ٤١/٢٠٢ المؤرخ ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ٤٢/١٩٨ المؤرخ ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٤٣/١٩٨ المؤرخ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٤٤/٢٠٥ المؤرخ ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

"وإذ تشير أيضا الى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الذي اعتمدته في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة[(١)] ،

"وإذ تشير كذلك الى قرارات مجلس التجارة والتنمية : ١٦٥ (دإ - ٩) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٧٨[(٢)] ، و ٣٢٢ (د - ٢١) المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[(٣)] ، و ٣٥٨ (د - ٣٥) المؤرخ ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨[(٤)] ، و ٣٧٥ (د - ٣٦) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩[(٥)] ، و ٣٨٨ (د - ٣٧) المؤرخ ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠[(٦)] ،

"(١) القرار دإ - ٣/١٨ ، المرفق .

"(٢) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الاول ، الجزء الثاني ، المرفق الاول .

"(٣) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الاول .

"(٤) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/43/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثاني - ألف .

"(٥) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/44/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثاني - ألف .

"(٦) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/45/15) .

"وإذ يساورها بالغ القلق لأن مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية ما زالت قائمة ، معرقلة نموها وتنميتها وعاملة على زعزعة استقرارها السياسي والاجتماعي ،

"وإذ تؤكد من جديد ضرورة أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لأي استراتيجية لحل أزمة الديون أن تعمل البلدان النامية على بلوغ مستويات نمو كافية لتلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والانمائية ،

"وإذ تسلم بأنه لا يمكن ايجاد حل دائم لمشكلة الديون بغير إحداث تخفيض كبير في رصيد وخدمة الدين ، وترحب ، في ذلك السياق ، بتزايد تقبل البلدان الدائنة للحاجة الى شطب و/أو تخفيض رصيد الديون وخدمة الدين المستحقة على البلدان النامية ،

"وإذ تشدد على الحاجة الى توسيع نطاق الموارد المالية وزيادتها والاسراع بتنفيذ شتى المبادرات والتدابير الرامية الى تخفيض الديون ،

"وإذ تسلم بأن تدابير تخفيض الديون يلزم أن تكون مصحوبة بجهود حثيثة ترمي الى تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية تيسّر تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية ،

"وإذ يقلقها تقلص تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية لأغراض التنمية ، والتحويل الصافي الضخم للموارد المالية من تلك البلدان ، بما يحرمها من الموارد التي هي في مسيس الحاجة اليها لتحقيق النمو والتنمية ،

"واقتناعا منها بأن ايجاد حل دائم لمشكلة الديون التي تواجه البلدان النامية يقتضي اتباع نهج منسق ومنهجي ينطوي على المشاركة والتعاون الكاملين لحكومات البلدان الدائنة والمدينة والمؤسسات المتعددة الأطراف والمصارف الخاصة ،

"وإذ تشدد على الحاجة الى التنفيذ العاجل والكامل للالتزامات والسياسات الواردة في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة

تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، ولا سيما الالتزامات والسياسات المتصلة بمشكلة الديون الخارجية ، وكذلك تنفيذ الاحكام ذات الصلة من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع[٧] ،

"وإذ تسلم بالحاجة الى تكثيف المجتمع الدولي لجهوده الرامية الى حل أزمة الديون الحادة ومنع انتشارها والحيلولة دون تفاقمها ،

"١ - تعرب عن تقديرها للامين العام لجهوده الرامية الى تعزيز التعاون فيما بين البلدان المدينة والبلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف بغية ايجاد حل لمشكلة الديون الخارجية التي تواجه البلدان النامية ، وتشدد ، في ذلك الصدد ، على الحاجة الى مواصلة جهوده وتكثيفها ؛

"٢ - تحيط علما مع الاهتمام بتقرير الامين العام[٨] ، وتقرير ممثله الشخصي المعني بالديون[٩] ، فضلا عن البيان الاستهلالي الذي ادلى به كل من الامين العام في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠[١٠] ، وممثله الشخصي في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠[١١] ؛

"٣ - تقر شتى المقترحات المقدمة من البلدان النامية من أجل ايجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية ، وتوجه انتباه المجتمع الدولي الى تلك المقترحات ؛

---

(٧)" القرار ٤٥/ ــــ .

(٨)" A/45/656

(٩)" A/45/380 ، المرفق .

(١٠)" انظر A/C.2/45/SR.26 .

(١١)" انظر A/C.2/45/SR.20 .

"٤ - تسلم بأن استمرار مشكلة الديون يشكل عقبة كأداء في وجه النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، ويشكل تهديدا لاستقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ؛

"٥ - تسلم أيضا بأن تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية غير ممكن بدون ايجاد حل عاجل لمشكلة المديونية الخارجية ؛

"٦ - تؤكد لذلك الحاجة ، خلال السنوات الأولى للعقد الحالي ، إلى البحث ، عن طريق الحوار وتقاسم المسؤولية ، عن حل دائم وعادل وموجّه نحو النمو والتنمية المتفق عليهما بصورة متبادلة لمشكلة ديون البلدان النامية ، بما في ذلك تلك التي تكون ديونها أساسا مستحقة لمدينين رسميين أو لمؤسسات متعددة الاطراف ؛

"٧ - تدرك أن النمو والتنمية الاقتصاديين للبلدان النامية أساسيان لتوليد الموارد اللازمة لتمكينها من خدمة ديونها ؛

"٨ - تدرك أيضا أن هناك علاقة متبادلة وثيقة بين مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية والبيئة الاقتصادية العالمية ، والتي تحتاج إلى تحسينها بصورة ملحوظة عن طريق اعتماد البلدان الصناعية لخليط مناسب من السياسات المالية والنقدية والوصول المعزز إلى أسواق منتجات البلدان النامية ، كما هو محدد في الفقرة ١٢ من القرار ٣٠٥/٤٤ ؛

"٩ - ترحب بتزايد قبول البلدان الدائنة للحاجة إلى أن تلغي و/أو تخفض أصل ديون البلدان النامية وخدمتها وأن تعترف بالمساهمات التي يمكن أن تقدمها المبادرات الاخيرة عن طريق اتخاذ إجراء عاجل ومتفق عليه بصورة متبادلة ، والذي ينبغي أن ينص على أقصى تخفيض ممكن لأصل الديون وخدمتها ؛

"١٠ - تؤكد الحاجة العاجلة إلى التنفيذ السريع لمختلف المقترحات والمبادرات ، وكذلك الحاجة إلى تعزيز تلك المبادرات وتوسيع نطاق تطبيقها حتى تشمل جميع فئات الديون وجميع فئات البلدان النامية المدينة ؛

"١١ - تؤكد كذلك الحاجة إلى تكثيف الجهود للتوصل إلى حل فعال لمشكلة المديونية الخارجية لاقل البلدان نموا ؛

"١٢ - تسلم بالحاجة إلى إعفاء البلدان ذات الدخل المنخفض ، وبصفة خاصة تلك الموجودة في افريقيا ، من الديون الرسمية المستحقة للبلدان المتقدمة النمو ، وتحث على اتخاذ الإجراء المناسب بهذا الشأن ؛

"١٣ - تؤكد أنه ينبغي أن تشكل التدابير المتعلقة بخفض أصل الديون وخدمتها تخفيفا إضافيا لاعبائها والاّ تكون على حساب المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة ؛

"١٤ - تحث حكومات البلدان المتقدمة النمو ، وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، على اتخاذ تدابير عاجلة لكي تدعم بصورة فعالة البلدان النامية المدينة التي تأثرت بصورة أشد بالازمة الاخيرة ؛ وينبغي أن تقدم المؤسسات المتعددة الاطراف فورا ، على وجه الخصوص ، موارد وفيرة للوفاء باحتياجات تلك البلدان في الوضع الراهن وأن تضطلع بدور العامل المساعد في حشد مساعدة إضافية ؛

"١٥ - تدعو المؤسسات المالية المتعددة الاطراف إلى مواصلة استعراض معايير الشرطية ، وأن تؤكد الحاجة إلى زيادة التعاون بين صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، والذي ينبغي الاّ يؤدي إلى شرطية مزدوجة ؛

"١٦ - تؤكد أنه ينبغي على المؤسسات المالية المتعددة الاطراف أن تقدم دعما معززا لخطط خفض الديون وخدمة الديون ، مع التحلي بالمرونة اللازمة ، في إطار مبادئها التوجيهية المستقرة ، وتحث على القيام بمحاولات جادة أيضا للتوصل إلى حل لمشكلة خدمة ديون تلك البلدان النامية التي تكون ديونها مستحقة أساسا لهذه المؤسسات ؛

"١٧ - تؤكد الحاجة إلى توفير موارد ميسرة متزايدة وهائلة للبلدان النامية ، بغية تعزيز انتعاش النمو الاقتصادي والتنمية الدائمة ، وتشدد ، في هذا الصدد ، على أن تحقق البلدان المتقدمة النمو في وقت مبكر الاهداف الدولية المتفق عليها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ، وكذلك الهدف الجديد بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ، لتشمل ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لاقل البلدان نموا ؛

"١٨ - تسلم بأن إيجاد حل دائم لمشكلة الديون ينطوي ، في جملة أمور ، على تحسّن ملموس في وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وفي معدلات تبادلها التجاري ، وتؤكد ، في هذا الإطار ، ضرورة التوصل في الوقت المناسب إلى نتيجة متوازنة وناجحة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي ستسفر عن تحرير وتوسيع التجارة العالمية من أجل فائدة جميع البلدان ، وبصفة خاصة البلدان النامية ؛

"١٩ - تلاحظ مع الاهتمام توصيات الممثل الشخصي للأمين العام المعني بالديون ، وتدعو الأمين العام إلى أن يقوم بصفة عاجلة بمتابعة تلك التوصيات ، بالتشاور على مستوى رفيع مع حكومات مجموعة كبيرة من البلدان ، والمنظمات الدولية المختصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، مع التركيز الخاص على التوصيات المتعلقة بالإعفاء من الديون وخفضها ، وإنشاء لجنة تنسيق في إطار المؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي تعمل بصورة وثيقة مع المصارف الإنمائية الإقليمية وتوسيع دور المصارف الإنمائية الإقليمية ، وإقامة مثل هذه المصارف حسب الاحتياج ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين تقريرا عن نتيجة هذه الجهود ؛

"٢٠ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين عن تنفيذ هذا القرار" .

١٠ - وكان معروضا على اللجنة ، في جلستها ٥٤ ، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ، مشروع القرار المعنون "أزمة الديون الدولية والتنمية : تعزيز التعاون الدولي على إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية" (A/C.2/45/L.97) ، الذي قدمه نائب رئيس اللجنة السيد كارلوس غيانيللي (أوروغواي) ، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/45/L.44 .

١١ - واقترح نائب الرئيس ، وهو يقدم مشروع القرار ، التنقيحات التالية :

(أ) في نهاية الفقرة الثامنة من الديباجة ، تضاف عبارة "والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" ؛

(ب) وفي الفقرة ٢١ من المنطوق ، تضاف بعد عبارة "تحليل واسع النطاق وتوصيات" العبارة التالية : "وتشجع الحكومات ، في هذا السياق ، على إيلائها الاعتبار الملائم ، بوصفها دفعة جديدة نحو زيادة تفهم الجوانب المختلفة لمشكلة الديون" .

١٢ - وقبل اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل فرنسا ببيان (انظر A/C.2/45/SR.54) .

١٣ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/45/L.97 بدون تصويت (انظر الفقرة ١٦) .

١٤ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل اليابان ببيان (انظر A/C.2/45/SR.54) .

١٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/45/L.97 ، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/45/L.44 ، مشروع قرارهم .

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

١٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

مشروع القرار

أزمة الديون الدولية والتنمية : تعزيز التعاون الدولي على إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ تشير أيضا الى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[١] ، وإذ تحيط علما بالاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع[٢] ، وببرنامج العمل لصالح اقل البلدان نموا للتسعينات ، الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني باقل البلدان نموا ،

وإذ تشير كذلك الى قرارات مجلس التجارة والتنمية : ١٦٥ (د إ - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨[٣] ، و ٢٢٢ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٤] ، و ٣٥٨ (د - ٣٥) المؤرخ في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨[٥] ، و ٣٧٥ (د - ٣٦) المؤرخ في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩[٦] ، و ٣٨٨ (د - ٣٧) المؤرخ في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠[٧] ،

---

(١) القرار د إ - ٣/١٨ ، المرفق .

(٢) القرار ٤٥/- .

(٣) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الاول ، الجزء الثاني ، المرفق الاول .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الاول .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/43/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثاني - الف .

(٦) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/44/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثاني - الف .

(٧) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/45/15) .

وإذ تسلم بأنه بالنسبة للعديد من البلدان النامية المدينة لا يمكن إيجاد حل مبكر ودائم لمشاكل الديون الخارجية بغير أمور منها إحداث تخفيض كبير في أصل الدين وخدمته ، وترحب ، في ذلك السياق ، باستعداد عدة بلدان دائنة لتخفيض و/أو شطب أصول أو خدمة الديون الرسمية الثنائية المستحقة على العديد من البلدان النامية ،

وإذ تؤكد أن من الضروري للبلدان النامية المدينة مواصلة وتكثيف جهودها الرامية الى زيادة المدخرات والاستثمارات ، وتخفيض التضخم وزيادة الكفاءة ، آخذة في اعتبارها خصائصها الفردية الذاتية وضعف الطبقات الفقيرة من سكانها ،

وإذ تؤكد أن تدابير تخفيف الديون يلزم أن تكون مصحوبة أيضا بجهود حثيثة ترمي الى تحسين البيئة الاقتصادية الدولية من أجل تيسير تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية ،

وإذ تلاحظ مع التقدير التطورات الاخيرة في استراتيجية الديون الآخذة في التطور ،

وإذ تلاحظ أيضا المقترحات المقدمة من البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ، بما في ذلك منظمة الوحدة الافريقية والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ،

وإذ تؤكد الحاجة الملحة الى تنفيذ المبادرات والتدابير الرامية الى تخفيف أصل وخدمة الديون الخارجية تنفيذا سريعا واسع النطاق ، وإلى تخفيف عبء الدين ،

وإذ يقلقها تقلص تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية لاغراض التنمية ، والنقل الصافي الضخم للموارد من العديد من تلك البلدان ، مما يحرمها من الموارد التي هي في مسيس الحاجة اليها لتحقيق النمو والتنمية ،

واقتناعا منها بأن ايجاد حل دائم لمشكلة الديون التي تواجه البلدان النامية ما زال يقتضي المشاركة والتعاون الكاملين من قبل حكومات البلدان الدائنة والمدينة والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف والمصارف الخاصة ،

وإذ تشدد على الحاجة الى التنفيذ العاجل والكامل للالتزامات والسياسات الواردة في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي

والتنمية في البلدان النامية ، ولا سيما الالتزامات والسياسات المتصلة بمشكلة الديون الخارجية ، وكذلك تنفيذ الاحكام ذات الصلة من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع ، ومن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ،

وإذ تسلم بالحاجة الى مواصلة جميع الاطراف المعنية بذل جهودها لحل أزمة الديون الحادة ومنع انتشارها والحيلولة دون تفاقمها ،

وإذ تسلم أيضا بدور المؤسسات المالية المتعددة الاطراف في معالجة مشاكل الديون التي تواجه البلدان النامية والحاجة الى صون المركز الرفيع لهذه المؤسسات في الاسواق المالية ،

١ - تعرب عن تقديرها للامين العام لجهوده الرامية الى تعزيز التفاهم فيما بين البلدان المدينة والبلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف بغية الإسهام في ايجاد حل لمشاكل الديون الخارجية التي تواجه البلدان النامية ، وتشدد ، في هذا الصدد ، على الحاجة الى مواصلة جهوده ؛

٢ - تحيط علما مع الاهتمام بتقرير الامين العام[٨] ، وتقرير ممثله الشخصي المعني بالديون[٩] ، فضلا عن البيان الاستهلالي الذي أدلى به في اللجنة الثانية كل من الامين العام في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠[١٠] ، وممثله الشخصي في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠[١١] ؛

٣ - تقر المبادرات والتدابير المتخذة مؤخرا في سياق استراتيجية الديون الآخذة في التطور بغية المساهمة في إيجاد حل لمشاكل الديون ؛

---

(٨) A/45/656 .

(٩) A/45/380 ، المرفق .

(١٠) انظر : A/C.2/45/SR.26 .

(١١) انظر : A/C.2/45/SR.20 .

٤ - تقر ايضا شتى المقترحات المقدمة من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من أجل ايجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية ، وتوجه انتباه المجتمع الدولي الى تلك المقترحات ؛

٥ - ترحب باستعداد عدة بلدان دائنة لتخفيف و/أو شطب أصل وخدمة ديون الكثير من البلدان النامية ؛

٦ - تؤكد الحاجة الملحة الى تنفيذ المبادرات الاخيرة وتعزيزها على أوسع نطاق وباسرع ما يمكن واتخاذها أساسا للتطوير ؛

٧ - تسلم بان المديونية الخارجية لكثير من البلدان النامية تعوق نموها وتنميتها الاقتصادية ، مما يشكل تهديدا لاستقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ؛

٨ - تؤكد ، لذلك ، الحاجة الى مواصلة العمل ، عن طريق الحوار وتقاسم المسؤولية ، خلال السنوات الاولى للعقد الحالي ، على ايجاد حل لمشكلة ديون البلدان النامية دائم وعادل ومتفق عليه بصورة متبادلة وموجّه نحو النمو والتنمية ، مع مراعاة ظروفها الخاصة ، بما في ذلك البلدان التي تكون ديونها مستحقة أساسا لدائنين رسميين أو لمؤسسات متعددة الاطراف ؛

٩ - تدرك أن النمو والتنمية الاقتصاديين للبلدان النامية أساسيان لتوليد الموارد اللازمة لتمكينها من خدمة ديونها ؛

١٠ - تدرك ايضا أن هناك ترابطا وثيقا بين مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية والبيئة الاقتصادية العالمية ، التي تحتاج إلى تحسينها بصورة ملحوظة عن طريق اعتماد جميع البلدان ، وفقا لقدرة كل منها وتاثيره على الاقتصاد العالمي ، لخليط مناسب من السياسات المالية والنقدية والتجارية ؛

١١ - تدرك كذلك أنه ينبغي للبلدان المدينة مواصلة بذل جهودها لتحقيق الكفاءة والعودة الى طريق النمو المطرد باتباع سياسات اقتصادية وطنية ملائمة ؛

١٢ - تحيط علما بالجهود الجاري بذلها للتصدي لمشاكل المديونية التي تواجه أقل البلدان نموا ، وتؤكد الحاجة الى تكثيف هذه الجهود للتوصل إلى حل فعال لمشكلة المديونية الخارجية لتلك البلدان ؛

١٣ - ترحب بالخطوات المتخذة لإعفاء البلدان ذات الدخل المنخفض من ديون المساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيضها ، وتحث على اتخاذ المزيد من الاجراءات المناسبة في هذا الشان ولاسيما في البلدان الموجودة في افريقيا ؛

١٤ - تؤكد أنه ينبغي تنفيذ تدابير لتخفيض أصل وخدمة الديون الرسمية ، مع مراعاة الحاجة الى استفادة البلدان المدينة من تدفقات مالية جديدة متزايدة ، وبوجه خاص من المساعدة الإنمائية الرسمية ؛

١٥ - تدعو المؤسسات المالية المتعددة الاطراف الى مواصلة تقديم الدعم لخطط تخفيض الديون وخدمة الديون ، مع التحلي بالمرونة اللازمة في إطار مبادئها التوجيهية المستقرة ، وتحث على إيلاء الاهتمام الجاد لمواصلة العمل على حل موجه نحو النمو لمشاكل البلدان النامية التي تعاني مشاكل خطيرة في خدمة الديون ، بما في ذلك البلدان التي تكون ديونها مستحقة أساسا لدائنين رسميين أو لمؤسسات مالية متعددة الاطراف ؛

١٦ - تسلم بان زيادة التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية المتعددة الاطراف محل ترحيب ، ولكن لا ينبغي أن يؤدي الى شروط مزدوجة ؛

١٧ - تؤكد الحاجة الى توفير موارد ميسرة وفيرة الى البلدان النامية ، بغية تعزيز انتعاش النمو الاقتصادي والتنمية المطردة ، وتشدد ، في هذا الصدد ، على وجوب أن تنفذ البلدان المتقدمة النمو تعهداتها بتحقيق الهدف الدولي المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ، وكذلك الاهداف المتفق عليها المقررة في مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني باقل البلدان نموا ؛

١٨ - تسلم بان إيجاد حل دائم لمشكلة الديون ، ينطوي ، في جملة امور ، على تحسن ملموس في إمكانية وصول منتجات البلدان النامية الى اسواق البلدان المتقدمة النمو وفي معدلات تبادلها التجاري ، فضلا عن تنويع صادراتها ، وتؤكد من جديد ، في هذا السياق ، الحاجة الملحة الى التوصل الى نتيجة متوازنة وناجحة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف بحيث تسفر عن تحرير وتوسيع التجارة العالمية لما فيه فائدة جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ؛

١٩ - تحث المؤسسات المالية المتعددة الاطراف والبلدان المانحة على اتخاذ تدابير ملائمة لتقديم المساعدة الفعالة الى البلدان النامية التي تضررت من الحالة بين العراق والكويت ؛ وعلى وجه الخصوص ، فإن المؤسسات المالية المتعددة الاطراف مدعوة الى الاستجابة فورا ، وبمرونة ، وبموارد وفيرة للاحتياجات الناشئة عن الحالة الراهنة ، والقيام بدور حفاز في حشد مساعدة إضافية ؛

٢٠ - تسلم بأن المديونية الخارجية لبعض البلدان الاخرى التي تعاني مشاكل خطيرة في خدمة الديون تثير أيضا قلقا بالغا ، وتدعو كل من يعنيهم الامر الى أن يأخذوا في الحسبان ، حسب الاقتضاء ، أحكام هذا القرار لدى معالجة تلك المشاكل والعمل على التوصل الى حل مبكر ، موجه نحو النمو ، لمشاكل الديون الخارجية ؛

٢١ - تحيط علما مع التقدير بالجهود المفيدة جدا التي يبذلها الممثل الشخصي للامين العام المعني بالديون في إعداد تحليل واسع النطاق وتوصيات ، وتشجع الحكومات ، في هذا السياق ، على إيلائها الاعتبار الملائم ، بوصفها دفعة جديدة نحو زيادة تفهم الجوانب المختلفة لمشكلة الديون ؛

٢٢ - تطلب الى الامين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين عن تنفيذ هذا القرار .

١٧ - كما توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي :

إنشاء لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية

تقرر الجمعية العامة إرجاء النظر في مشروع المقرر المعنون "إنشاء لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية" الى دورتها السادسة والاربعين[١٢] .

- - - - -

(١٢) انظر A/C.2/45/L.5 .